انعكاسات تطبيق التنظيم المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران SMIF (2015-2018)

بعداش الطاهر *

1. مخبر دراسات التنمية الاقتصادية (جامعة الأغواط)، (الجزائر)، t.baadache@lagh-univ.dz.

استلم في: 2021-03-01 **قُبل في:** 2021-05-01 **نُشر في:** 2021-06-18

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التنظيم المحاسبي المالي في زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية، وقد تم اختيار مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران (SMIF) مفتاح –ولاية البليدة كدراسة حالة، من أجل تحقيق ذلك تم دراسة التنظيم المحاسبي المالي وكشف إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بكل فعالية وكفاءة. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي له أن يساهم في استخراج المؤشرات المالية من القوائم المالية تمتاز بالملائمة والمصداقية في تبيان الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنظيم المحاسبي المالي، كفاءة التشخيص المالي، مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران SMIF.

رموز تصنيف JEL: M40; M41.

* المؤلف المرسل.

The implications of applying the financial accounting system to the financial diagnosis of the organization SMIF Case Study (2015-2018)

Baadache Tahar [1*]

1. Economic Development Studies Laboratory. University of Laghouat, (Algeria), t.baadache@lagh-univ.dz

Abstract :

The purpose of this study is to determine the extent to which the financial accounting system contributes to improving the effectiveness of the financial analysis of the financial statements. SMIF Company for Industrial Maintenance and Furnaces MEFTAH - Blida Province - was selected as a case study. To achieve this, the financial accounting system was studied and revealed to what extent the accounting system contributes to evaluating the financial position of the economic establishment in an efficient and effective manner.The study concluded that the proper application of the financial accounting system should contribute to extracting financial indicators from the appropriate financial data and credibility to show the real financial position of the economic establishment.

Keywords : Financial accounting system, efficiency of financial analysis, Industrial Maintenance Corporation and Furnaces SMIF.

JEL classification codes : M40; M41.

* : ***Corresponding author***

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي بمثابة تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة أو خلال عدة فترات، وذلك من خلال دراسة وفحص البيانات المالية والسياسات المالية والإدارية المتبعة من طرف المؤسسة، عن طريق دراسات دقيقة تسعى لفهم وتفسير الوضعية الحقيقية للمؤسسة، من هذا المنطلق يمكن القول إن التحليل المالي يكتسب دورا هاما بالنسبة لكل من المؤسسة الاقتصادية ومختلف الأعوان الاقتصاديين.

وحتي يكون التحليل المالي فعالا وكفء يجب أن يعتمد على نظام محاسبي فعال، وإن تطبيق مبادئ التنظيم المحاسبي المالي SCF له عدة امتيازات على التحليل المالي فالقوائم المالية المعدة وفق التنظيم المحاسبي المالي SCF تتميز باهتمامها بالواقع الاقتصادي على المظهر القانوني الذي كان سائد في المخطط المحاسبي الوطني PCN ، بالإضافة إلى طريقة كل من عناصر الاصول والخصوم حيث أهم عامل جديد فيها للجوء إلى القيمة العادلة فيجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية ستعبر عن القيمة الحقيقة للمؤسسة كون أن معايير الافصاح معدة للأطراف المهنية من مساهمين ومستثمرين وليس فقط لإدارة الضرائب كما يعتقد التنظيم السابق

ولكن التنظيم المحاسبي المالي في الجزائر يشهد بعض صعوبات في تطبيق وذلك بسبب عدم وجود توافق بين التنظيم المحاسبي المالي والقانون التجاري من جهة والقانون الضريبي من جهة اخرى وغياب سوق مالي في الجزائر مما يجعل تقييم الاسهم والسندات والأصول بصفة عامة وفقا لطريقة القيمة العادلة غير ممكنا.

وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي:

هل يساهم التنظيم المحاسبي المالي في زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم القوائم المالية الأساسية التي يعتمد عليها التنظيم المحاسبي المالي SCF؟
- ما المقصود بكفاءة التحليل المالي للقوائم المالية؟
- كيف تساعد عملية المالي للقوائم المالية لمؤسسة الصيانة الصناعية للأفران من زيادة كفاءتها؟

المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة على الاشكالية وبهدف الالمام بكل جوانب البحث تم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

أهمية الدراسة:

ترجع اهمية هذه الدراسة من خلال معرفة مدى مساهمة التنظيم المحاسبي المالي في زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية

المحاور:

المحور الأول: التنظيم المحاسبي المالي والقوائم المالية المستحدثة في التحليل المالي.

المحور الثاني: كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية في ظل التنظيم المحاسبي المالي.

المحور الثالث: دراسة حالة مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران SMIF.

التنظيم المحاسبي المالي والقوائم المالية المستحدثة في التحليل المالي:

إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي، ويستقرئ منها ملاحظاته واستنتاجاته التي تعتبر مصدر من مصادر المعلومات، في التنظيم المحاسبي المالي وبالامتثال للمعايير الدولية القوائم المالية.

تعريف القوائم المالية:

باختصار تهدف القوائم المالية إلى تقديم صورة صادقة، ومعلومات واضحة حول الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها ونجاعتها ووضعية خزينتها خلال السنة المالية، تكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين وتسمح لهم باتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

مفهوم تحليل القوائم المالية:

تعددت تعريفات تحليل القوائم المالية سنذكر فيما يلي أهم هذه التعريفات:

التعريف الأول: هي عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي، تهدف إلى تقديم المعلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم المالية. (Ali, 2009, p. 30)

التعريف الثاني: هي دراسة للعلاقة الموجودة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية، في فترة زمنية معينة وكذا دراسة اتجاه هذه العلاقة في القترة التالية.

التعريف الثالث: هي عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المؤسسة، في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي. (فلاح، 2011، صفحة 73)

من التعاريف السابقة يمكننا فهم واستنتاج النقاط التالية:

إن القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي وبالتالي فإن مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث تنتهي مهنة المحاسب وهذا يتطلب من المحلل إدراك الأسس التي أعدت طبقا لهذه القوائم.

يقوم المستفيدون أو من ينوب عنهم " المحللون الماليين " بدراسة محتويات هذه القوائم واستنتاج العلاقات بين عناصرها واستخراج النسب المالية بقصد التعرف على القسمة المالية للمشروع في تاريخ محدد.

القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي:

الميزانية

يطلق على قائمة المركز المالي أيضا بالميزانية العمومية، وهي إحدى القوائم المالية التي توضع المركز المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة، ويجب أن تكون الميزانية دائما متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها (مصطفى، 2012، صفحة 56)

تعرف الميزانية بأنها ": ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية، وما على تلك الموجودات من مطالبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو للملاك (الشيرازي، 1990، صفحة 215)

وفقا للمعيار الدولي رقم 01 تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها" (الأزهر، 2009، صفحة 24)

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية وثيقة مالية تضم جانبين، الجانب المدين والمتمثل في الأصول يوضح استخدامات المؤسسة والجانب الدائن يتمثل في الخصوم يوضح مصادر أموال المؤسسة.

جدول حسابات النتائج

يوضح نتائج الشركة خلال فترة زمنية قد تكون عاما وهو ما يعرف بالتقارير السنوية وأن تقوم بنشرها ربع سنويا، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرار المناسب.

كما عرفه التنظيم المحاسبي المالي بأنه " بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (أي النواتج) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب.

ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب أو الخسارة. أي أن نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها وأعبائها. (عطية، 2011، صفحة 153)

كما بين جدول حسابات النتائج أهم النتائج والنواتج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب إعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسات إعداد هذا الكشف (حساب النتائج) حسب الوظيفة.

وجاء وجدول حسابات النتائج في التنظيم المحاسبي المالي في شكل قائمة ذات عمود وحيد يظهر النواتج والأعباء عكس الوارد في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 الذي كان في شكل جانبين أحدهما مدين وأخر دائن.

من خلال ما سبق نستنج أن جدول حسابات النتائج يمثل الفرق بين الإيراد المتحقق للمؤسسة خلال الفترة والمصروفات التي تكبدتها خلال الفترة لتحقيق هذا الدخل.

من حيث الشكل يعتبر جدول حسابات النتائج حسب التنظيم المحاسبي المالي (scf) هو أكثر تفصيل مما هو عليه في المخطط المحاسبي الوطني (pcn) بحيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الاجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الاهتلاك، ويحسب النتيجة العمليات تختلف عن نتيجة الاستغلال بحيث لا تتضمن الإيرادات المالية والمصاريف المالية. (صلاح، 2012، صفحة 199)

جدول تدفقات الخزينة

هو قائمة مهمة كما ينص عليه المعيار الدولي الأول IAS 1 وهدفه إعطاء معلومات عن الخزينة نتيجة أهمية وجود السيولة وتحقيق التوزان المالي في المؤسسة.

ومن خلال هذا جدول نستطيع معرفة حركة التدفقات المالية في المؤسسة والتحكم في التسيير المالي للمؤسسة وتحديد احتياجات المؤسسة التمويلية أما حسب التنظيم المحاسبي المالي لا توجد نصوص خاصة به ويعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين، طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة.

الطريقة المباشرة:

هي نفس المضمون في طريقة غير مباشرة لكن ننطلق من التحصيلات والتسديدات سواء المتعلقة بالاستغلال كالزبائن والموردين أو المتعلقة بالاستثمار كالحيازة أو التنازل على الاستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، اقتراض، تسديد القروض، رفع رأس المال.

الطريقة غير مباشرة:

هي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حسابات النتائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات الناتجة عن دورات الثلاث السابقة، يفسر لن تغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا أو سلبا. (صلاح، 2012، صفحة 202)

جدول تغيرات الأموال الخاصة

حسب نص التنظيم المحاسبي المالي فإن جدول تغيرات الأموال الخاصة هو جدول يلخص الاحداث التي حدثت خلال الدورة تؤثر على بنود رأس المال وحقوق المساهمين من توزيع الارباح، زيادة رأس المال.

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية، واعتبر التنظيم المحاسبي المالي جدول تغير الاموال الخاصة إحدى القوائم المالية ويظهر من خلاله التغيرات التي تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة وعليه يمكن تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة بأنه جدول يهدف إلى توضيح مختلف التغيرات التي تصاحب رؤوس الاموال والاحتياطات ما بين فتح وغلق السنة المالية. (Pierre jean, 2001, p. 115)

الملاحق

يبحث المساهمون وأصحاب المصالح عن المعلومات التفصيلية والتي لا يمكن أن تظهر في القوائم المالية ولهذا فقد نص التنظيم المحاسبي المالي على ضرورة التوسع في الافصاح من خلال الملاحق والإيضاحات المتممة وتمثل الملاحق في المعلومات ذات الأهمية التي تلحق بالقوائم بغرض إعطاء فهم أوسع لبنود القوائم.

تتمثل الملاحق إحدى الوثائق التي تتألف منها الكشوف المالية وتشمل على معلومات أو شرح أو تعاليق ذات أهمية معتبرة ومفيدة بالنسبة إلى مستعملي الكشوف المالية على أساس إعدادها والطرق المحاسبية الخاصة المستعملة والوثائق الأخرى التي تتألف منها الكشوف المالية ويتم عرضها بكيفية نظامية. (الرسمية، 2009، صفحة 81)

وتحتوي الملاحق على المعلومات المتعلقة بالقواعد المحاسبية وكذا المتممات الإعلام الضرورية لفهم الجداول المالية وكذا المعلومات التي تخص الكيانات المجمعة وكذا المعلومات ذات الطابع العام.

دور التنظيم المحاسبي المالي في زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية:

شهد التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الاخيرة بسبب تبني الجزائر التنظيم المحاسبي المالي، بحيث تم الانتقال من التحليل المالي الساكن للسيولة إلى التحليل الديناميكي يتميز بإدخال الدورات الثلاثة لنشاط المؤسسة: دورة الاستغلال باعتبارها تمثل النشاط التجاري، دورة الاستثمار ودورة التمويل.

ويمثل مفهوم القيمة اليوم التطور الهام للتحليل المالي وكذلك للنموذج المحاسبي، فالقيمة لم يعد ينظر من منظر التصفية ولكن ترتكز على التوقع المستقبلي.

وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى أهم المستجدات التي جاء بها التنظيم المحاسبي المالي والتي لها دور في زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية.

مبادئ التنظيم المحاسبي المالي ودورها في زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية:

تظهر أهمية مبادئ التنظيم المحاسبي المالي على التحليل المالي من خلال تطبيق مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني. الذي يعتبر من بين المبادئ التي أقرها التنظيم المحاسبي المالي والتي أعطت إضافة للتحليل المالي وللمحاسبة بشكل عام مبّدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني وهو ما يترتب عليه التعامل مع الاحداث الاقتصادية حسب الواقع الاقتصادي وليس حسب الظاهر القانوني وهذا ما ورد في المعايير المحاسبة الدولية وتم اعتماده من طرف الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي scf وهذا ما يعطي للمحاسبة المالية شكل نموذج لغرض واقعي للمؤسسة وهكذا نجد:

- إضافة الخسائر في القيمة للاهتلاكات؛
- إدخال مفهوم مؤشر فقدان القيمة؛
- ظهور القرض الايجاري المالي في الميزانية؛
- مفهوم الوحدة المنشئة للخزينة (UGT) تسمح بحل مشاكل مرتبطة بفقدان القيمة وفارق التقييم؛
- الاهتلاك ينطلق من تاريخ استغلال الاصل وليس من تاريخ الفوترة؛
- تقييم المخزونات يكون بالقيمة العادلة وليس بتكلفة التاريخية.

طرق التقييم وفق التنظيم المحاسبي المالي وأثرها على التحليل المالي:

أقر التنظيم المحاسبي المالي عدة تغيرات المتعلقة بطرق التقييم والتي لها الاثر الايجابي على التحليل المالي بشكل خاص ومحاسبة بشكل عام هو أسلوب القيمة العادلة ولقي هذا الأسلوب القبول لدى العديد من المنظمات المهتمة بمعايير المحاسبة المالية.

كما جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطيع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما أنه بالنظر إلى ما فرضته التوسعات الكبيرة في الاستثمارات على وظيفة المحاسبة حول ضرورة وقوف المستثمرين وحملة والأسهم على حقيقة المركز المالي الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة التقليدية المبنية على اساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة. (Vernon, 1990, p. 19)

كما عرفت القيمة العادلة حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها "المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما بالمعلومات الأساسية المتعلقة وتتم في ظروف طبيعية وفقا لآليات السوق في تاريخ التقييم. (العالي، 2016، صفحة 89.)

إيجابيات استعمال القيمة العادلة على التحليل المالي مؤشرات المالية كما يلي: (ابراهيم، 2012، صفحة 238)

إن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في المؤسسات المالية لا بدلها من أن تتمتع بقدر الشفافية حتى يتمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم وهذا ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة وتعكس الواقع الاقتصادي كما أن المؤشرات المالية هي جزء من المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تعد من الأدوات التحليلية ذات جاذبية بسبب بساطتها وملائمتها للمستخدم وفي كثير من الاحيان يتم اتخاذ قرارات بناء على هذه العلميات الحسابية التي تتضمن العلاقات بين البيانات المالية ، وتتوقف جودة هذه مؤشرات على جودة البيانات التي تستند إليها والمعلومات التي تقارن بها ، لذا فان المؤشرات المالية التي تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدى إلى

تشوهات في عملية قياس الأداء وذلك لعدم الأخذ بنظر التغيرات الخاصة بالأسعار والذى يؤدى إلى تقديرات غير صحيحة للمركز المالي للمؤسسة ومركز الاداء الخاص بها على مؤشرات المالية بحيث التغير في مستوى الأسعار يؤثر مباشرة في حساب المؤشرات المالية وذلك عندما يتم شراء بعض موجودات الوحدة الاقتصادية في فترات أسعار مختلفة .

كما تعكس القيمة العادلة واقع المنشاة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.

دراسة حالة مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران SMIF

سنحاول من خلال هذا المحور معرفة مدى التزام مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران بقواعد التنظيم المحاسبي المالي، والدور الذي يلعبه هذا الاخير في زيادة كفاءة التحليل المالي حتى يعكس الوضع المالي للمؤسسة وهذا باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية بدقة.

تقديم مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران SMIF / GICA

يعتبر المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر أحد أهم المؤسسات الجزائرية الفاعلة في المجال الاقتصادي الوطني، ومن هذا المنطلق لقد خصصنا هذا الحيز لدراسة حالة أحد فروعها والمتمثل في مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران SMIF.

المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر (GICA)، تم إنشائه في 02 جانفي 2010، المقر بمفتاح، يتكون من 24 مؤسسة، وبعد تصفية ERCC-ERCO-ERCE، كلفت مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران SMIF بصيانة وتركيب مصانع الاسمنت في كل القطر الجزائري.

- برنامج التنمية؛
- برنامج التنمية لمجمع GICA ذو قيمة مالية تتجاوز 150 مليار دينار جزائري ويحتوي على:
- استثمارات الإنشاء على طاقات إضافية لإعادة التأهيل؛
- استثمارات للتوزيع لأنواع المنتجات؛
- استثمارات لحماية البيئة؛
- استثمارات لتخفيض استهلاك الطاقة؛
- التطورات التي عرفتها المؤسسة.

إن المؤسسة قد تم إنشاؤها من طرف مجمع الاسمنت ومشتقاته E.R.C.C الذي أصبح يسمى المجمع الصناعي GICA في عام 2010، وتقع مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران SMIF بمفتاح بالضبط على بعد 27 كلم جنوب شرق العاصمة على الحدود الجغرافية للبليدة، وتعتبر مؤسسة عمومية اقتصادية، وهي كذلك مؤسسة ذات أسهم باعتبار رأس مال المؤسسة الذي يقدر بـ 245.000.000 دج.

ولكن تستطيع مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران ضمان جميع المهام الموكلة لها، تحتوي المؤسسة على يد عاملة مؤهلة مع خبرة في الميدان وزيادة على ذلك تحتوي على أكثر من 260 حاملي الشهادات في جميع التخصصات، وهم يواجهون جميع متطلبات وتحديات السوق والزبائن.

إن هذه المؤسسة تحتوي على وحدات منتشرة حسب المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر، وتقوم بتقديم خدمات لها حسب ميدان نشاطها وهي الصيانة الصناعية.

نشاطات المؤسسة:

تتمثل نشاطات المؤسسة فيما يلي:

- تركيب وصيانة المعدات الميكانيكية.
- تركيب وصيانة المعدات الكهربائية.
- تصنيع قطع الغيار.
- صيانة صهر الأفران.
- الصيانة التنبؤية من خلال تحليل الاهتزاز.
- المشورة الهندسية والصيانة.

SMIF متخصصة في الصيانة والتركيب، وهذا على مستوى الوطني في عمل صناعة على مدار الساعة، على الأخص في مجال صناعة الاسمنت ومشتقاته.

SMIF مؤسسة تقدم خدمات في الصيانة والتركيب منظمة على مستويين :

- المستوى الاستراتيجي والقيادة الموجه للمديرية العامة لمؤسسة SMIF.
- المستوى التشغيلي الموجه للوحدات الثلاث للصيانة، التي بالإضافة إلى ذلك لديها الالتزام المستمر للتطوير والسيطرة على التقنيات لتحسين الأنشطة.

النتائج ومناقشتها:

يعطى الجدول الموالي تغيرات رأسمال العامل

جدول 01: دراسة رأس المال العامل لمؤسسة الصيانة الصناعية والأفران

البيان	2015	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	757270701,52	757526613,38	1446756512,48	1652163300,55
الأصول الثابتة	494779838,10	550752402,02	704074068,40	896285074,21
رأس المال العامل	262490863,42	206774211,36	742682444,08	755878226,34
تغير رأس المال العامل		6-55716652,0	535908232,72	13195782,26
نسبة تغير رأس المال العامل		-21,24%	259,23%	1,78%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي أنه متذبذب، فانخفض سنة 2016 مقارنة مع السنة 2015 ويعود ذلك إلى انخفاض زبائن المؤسسة والضرائب وما شبه، أما في السنة 2018 انخفض مقارنة مع السنة 2017 وهذا لانخفاض القيم الجاهزة للمؤسسة والمدينون الآخرون.

لكن تبقى نتائج رأس المال العامل لكل سنوات غير حقيقية لان المؤسسة لم تقوم بإعادة تقييم ممتلكاتها طول مدة 4 سنوات وهذا ما يتعرض مع قواعد التنظيم المحاسبي المالي الذي يلزم المؤسسات الاقتصادية بإعادة تقييم ممتلكاتها بحيث أن عملية إعادة تقيم تؤثر على القيمة الحقيقة للأموال الدائمة مما ينعكس سالبا على قيمة رأس المال العامل.

جدول 02: دراسة احتياج رأس المال العامل لمؤسسة الصيانة الصناعية والأفران.

البيان	2015	2016	2017	2018
احتياجات الدورة (1)	1406267492,14	1172647926,58	1646689145,80	1545689227,42
موارد الدورة (2)	1143776628,72	1026110955,68	989034015,68	863369795,19
احتياج رأس المال العامل (1-2)	262490863,42	146536970,90	657655130,12	682319432,23

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ مما سبق أن المؤسسة قد حققت احتياج في رأس المال العامل موجب خلال السنوات الأربع، وهذا دليل على أن المؤسسة لا تستطيع تغطية أصولها الغير الجارية لذا على المؤسسة اتخاذ قرارات تصحيحية وإعادة النظر في سياستها المالية من خلال:

- تخفيض قيمة المحزونات والمنتجات قيد التصنيع وتقليص حقوق الاستغلال.
- تمديد مدة سداد ديون الموردين وتقليص مدة حقوق الزبائن.

جدول 03: دراسة الخزينة لمؤسسة الصيانة الصناعية والأفران

البيان	2015	2016	2017	2018
رأس المال العامل	262490863,42	206774211,36	742682444,08	755878226,34
احتياج رأس المال العامل	262490863,42	146536970,90	657655130,12	682319432,23
الخزينة	0,00	60237240,46	85027313,96	73558794,11
تغيرات الخزينة	0,00	0,00	24790037,50	-11468519,92
نسبة تغير الحزينة			0,41	-0,13

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الخزينة سنة 2015 تساوي الصفر، أي أن الخزينة معدومة وهذا يدل على التوازن الأمثل أي أن FR = BFR بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد سيولة مجمدة.

أما سنة 2016 وسنة 2017، فقد عرفت الخزينة ارتفاعا موجبا بنسبة 41.15 مقارنة بسنة 2016، وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت تغطية احتياجات رأس المال العامل بسبب وجود فائض في التمويل لذا على المؤسسة تجميد السيولة أي تجميد جزء من رأس المال العامل.

وتجدر الإشارة إلى كون أن الخزينة موجبة فهذا بالضرورة لا يعني أن ذلك في صالح المؤسسة لذا على المؤسسة توظيف جزء من أموالها المجمدة قصد تحقيق عوائد إضافية.

دراسة سيولة مؤسسة الصيانة الصناعية والأفرانSMIF

جدول 04: حساب نسبة السيولة العامة

البيان	2015	2016	2017	2018
الأصول المتداولة (1)	1406267492,14	1232885167,04	1731716459,76	1619248021,53
ديون قصيرة الأجل (2)	1143776628,72	1026110955,68	989034015,68	863369795,19
نسبة السيولة العامة (1/2)	1,23	1,20	1,75	1,88
تغيرات نسبة السيولة العامة		-0,03%	0,55%	0,13%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال الأربع سنوات قد فاقت الواحد، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة غطت الديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر جيد، يدل على المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل لكن يبقي هذا مؤشر غير صحيح لان البيانات المالية تستند إلى التكلفة التاريخية تؤدي إلى تشوهات في عملية قياس الاداء وذلك لعدم الأخذ بنظر التغيرات الخاصة بالأسعار.

جدول 05: حساب السيولة المختصرة

البيان	2015	2016	2017	2018
قيم جاهزة + ق. قابلة للتحقيق (1)	1297049915,04	1105637662,42	1588045861,43	1470228847,72
ديون قصيرة الأجل (2)	1143776628,72	1026110955,68	989034015,68	863369795,19
نسبة السيولة المختصرة (1/2)	1,13	1,08	1,61	1,70
تغيرات نسبة السيولة المختصرة		-0,05%	0,48%	0,09%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى التي تتراوح بين 0.32% و0.5.% فبالرغم أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق إلا أن خبراء التحليل المالي أكدوا على أن مثل هذه الوضعية غير ملائمة بالنسبة للمؤسسة ويبقي هذا مؤشر لكل سنة لا يعبر عن الواقع الاقتصادي بسبب القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطيع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه.

جدول 06: حساب نسبة السيولة الفورية

البيان	2015	2016	2017	2018
القيم الجاهزة (1)	0,00	60237240,46	85027313,96	73558794,11
ديون قصيرة الأجل (2)	1143776628,72	1026110955,68	989034015,68	863369795,19
نسبة السيولة الجاهزة (1/2)	0.00	0,059%	0,086%	0,085%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية لم تصل إلى الوضعية المثلى والتي تتراوح بين 0.2% و0.3 %وهي منخفضة جدا وهذا يعني أن القيم الجاهزة للمؤسسة لا تستطيع تغطية ديونها القصيرة الأجل وعليه يتوجب على المؤسسة تقليص المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق والرفع من مدة تسديد الديون قصيرة الأجل.

جدول 07: دراسة الأرصدة الوسطية للتسيير لشركة الصيانة الصناعية والأفران

البيان	2015	2016	2017	2018
النتيجة الصافية (1)	75626266,46	38633301,48	49555186,37	48784519,43
رقم الأعمال (2)	2068918517,17	2167051635,87	2545939282,21	2588818078,82
نسبة الربحية (2/1)	3,66%	1,78%	1,95%	1,88%
القيمة المضافة (1)	1642688118,18	1777150701,47	2012741692,30	2005066826,22
رقم الأعمال	2068918517,17	2167051635,87	2545939282,21	2588818078,82
معدل القيمة المضافة	79,40%	82,01%	79,06%	77,45%
مصاريف المستخدمين (1)	1424393940,43	1597520871,22	1718212096,91	1726372558,62
رقم الأعمال *100(2)	2068918517,17	2167051635,87	2545939282,21	2588818078,82
نسبة مصاريف المستخدمين (2/1)	68,85%	73,72%	67,49%	66,69%
مصاريف مالية (1)	0,00	0,00	1265125,85	10431708,03
القيمة المضافة (2)	1642688118,18	1777150701,47	2012741692,30	2005066826,22
نسبة المصاريف المالية (2/1)	0,00%	0,00%	0,63%	0,52%
إجمالي فائض الاستغلال (1)	184033883,62	145822098,12	234492931,67	231656659,82

رقم الأعمال *100(2)	2068918517,17	2167051635,87	2545939282,21	2588818078,82
نسبة إجمالي فائض الاستغلال (1)	8,90%	6,73%	9,21%	8,95%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة على رقم الأعمال، ارتفعت سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015و هذا الارتفاع كان نتيجة الزيادة التي عرفها إنتاج السنة المالية بما فيه رقم أعمال الشركة، وكذلك انخفاض كل من الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى لكنه انخفض خلال سنة2017 و2018 حيث يرجع هذا لارتفاع استهلاك السنة المالية.

نلاحظ أن المصاريف المالية كانت معدومة خلال سنة 2015 و2016، أما سنة 2018 فقد انخفضت المصاريف المالية مقارنة مع السنة 2017 وهذا ما أدى إلى انخفاض معدل المصاريف المالية.

نلاحظ أن فائض الاستغلال انخفض سنة 2016 مقارنة مع السنة 2015وهذا لارتفاع مصاريف المستخدمين، أما سنة 2017 فقد عرف ارتفاعا ويعود ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة لكن سرعان ما انخفضت سنة 2018 وذلك بسبب زيادة مصاريف المستخدمين.

جدول 08: حساب نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

البيان	2015	2016	2017	2018
التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية (1)	3098731511,23	2120967134,68	2291173725,74	2308045233,34
التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية (2)	3321215923,89	1337650607,35	2423287037,30	2638661804,65
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية (1/2)	0,93	1,59	0,95	0,87

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كفاية التدفقات التشغيلية سنة 2015 بلغت 0.93 وهي نسبة غير كافية حيث تعبر على عدم قدرة التدفقات النقدية الداخلة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة، إلا أنها سنة 2016 ارتفعت وفاقت الواحد وهي نسبة جيدة تعبر على قدرة المؤسسة على تغطية تدفقاتها الخارجة إلا أنها تراجعت سنتي 2017 و2018 لذا على المؤسسة إعادة النظر في احتياجاتها المالية.

جدول 09: حساب نسبة مؤشر النقدية التشغيلية

البيان	2015	2016	2017	2018
صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية (1)	222484412,66	783316527,33	132113311,29	330616571,31
مجمل الربح (2)	75626266,46	38633301,48	49555186,37	48784519,43

نسبة مؤشر النقدية التشغيلية (1/2)	-2,94	20,28	-2,67	-6,78

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة

نلاحظ أن نسبة التغطية النقدية كانت سالبة خلال السنوات الثلاث، باستثناء سنة 2016 وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على الوضعية المالية للمؤسسة، حيث أنها ليست قادرة على تحقيق نقدية كافية لمواجهة التزاماتها التمويلية والاستثمارية وإهمال المؤسسة لعامل تغير الاسعار يؤدى تقديرات غير صحيحة لمؤشر النقدية التشغيلية.

خاتمة:

من خلال تناول موضوع مدى مساهمة التنظيم المحاسبي المالي في زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الوقوف على معالجة الإشكالية التي تتمحور، هل يساهم التنظيم المحاسبي المالي في زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

يمثل التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية لأنه يساهم في توفير المؤشرات المالية التي تخدم المسيرين والمستثمرين في عملية اتخاذ القرارات المستقبلية، وإن من ايجابيات التنظيم المحاسبي المالي هو اعتماده على جدول تدفقات الخزينة لإعطاء صورة أكثر مصداقية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل السيولة التوزان المالي الذي هو أساس الذي تقوم عليه قرارات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية.

وحاولت الجزائر من خلال التنظيم المحاسبي المالي إعطاء صورة أقرب حول الوضع المالي الفعلي للوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية وأدائها المالي الحالي والمستقبلي وهذا ما يدل أن التنظيم المحاسبي المالي يساهم بشكل فعال في زيادة كفاءة التحليل المالي للقوائم المالية.

نتائج:

- من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:
- إن تطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي يؤدي إلى زيادة كفاءة التحليل المالي.
- يتميز التحليل المالي وفق التنظيم المحاسبي المالي باهتمامه بالواقع الاقتصادي على المظهر القانوني
- حسب التنظيم المحاسبي المالي يكون تقييم المخزونات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة التاريخية لكن أغلب المؤسسات الاقتصادية لا تقوم بتقييم مخزوناتها بالقيمة العادلة وذلك لغياب سوق نشطة في الجزائر.
- جاء استحداث مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطيع عكس الصورة الصادقة عن المركز المالي للمؤسسة.
- من خلال دراسة حالة المؤسسة الصيانة الافران نلاحظ أن مؤسسة لم تقوم بإعادة تقيم ممتلكاتها طول مدة 4 سنوات وهذا ما يتعارض مع مبادئ التنظيم المحاسبي المالي الذي ينص على إجبارية تقييم وإعادة تقييم الأصول المؤسسة بأسلوب القيمة العادلة.
- إن اعتماد المؤسسة على التكلفة التاريخية في تقييم أصولها يفقد مؤشرات المالية جودتها
- إن إهمال المؤسسة محل الدراسة تغييرات الاسعار يؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للنتائج المتحصل عليها لان تغير في الاسعار لديه تأثير مباشر على احتساب المؤشرات المالية.

- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في اجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

أحمد طرطار، منصر عبد العالي. (15 12, 2016). مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الاعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، ص-ص 87-116.

مؤيد راضي خنفر وعثمان فلاح المطارنة (2011)، تحليل القوائم المالية، عمان، الأردن، دار الميسرة.

مصطفي يوسف كافي وآخرون (2012)، مبادئ المحاسبة المالية (الأصول العملية والعملية)، الأردن، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

عباس مهدي الشيرازي (1990)، نظرية المحاسبة، الكويت، دار السلاسل للنشر والتوزيع.

عبد الرحمان عطية (2011)، المحاسبة العامة وفق التنظيم المحاسبي المالي، الجزائر، دار النشر جيطلي.

حواس صلاح (2012) المحاسبة المالية حسب التنظيم المحاسبي المالي، الجزائر، دار عبد اللطيف للطباعة والنشر والتوزيع.

إبراهيم عبد موسي (2012)، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية الإدارية، (9) 25، العراق، جامعة الكوفة ص، ص 225 – 245.

عزة الأزهر (2009)، عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول التنظيم المحاسبي المالي الجديد، جامعة البليدة يومي 17/16 نوفمبر.

الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2009)، الجريد الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتعلق بقواعد التنظيم المحاسبي المالي، العدد 19، الجزائر.

قائمة المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Ahmed Tartar, Nasser Abdelali. (2016). The extent to which fair value accounting can be applied in the business environment affected by global financial crises. Journal of Research in Financial and Accounting Sciences, University of M'sila, pp. 87-116.

Moayad Radhi Khanfar and Othman Falah Al-Mutarna (2011), Analysis of Financial Statements, Amman, Jordan, Maisarah House.

Mustafa Yusef Kafi and others (2012), Principles of Financial Accounting (Practical and Practical Origins), Jordan, Arab Society for Publishing and Distribution Library.

Abbas Mahdi Al-Shirazi (1990), Accounting Theory, Kuwait, Dar Al-Salasil for Publishing and Distribution.

Abd al-Rahman Attia (2011), Public Accounting according to the Financial Accounting System, Algeria, Jaitly Publishing House.

Hawass Salah (2012) Financial Accounting according to the Financial Accounting System, Algeria, Abdellatif House for Printing, Publishing and Distribution.

Ibrahim Abd Musa (2012), fair value and the effect of its use on financial performance indicators in commercial banks, Al-Ghari Journal of Administrative Economic Sciences, (9) 25, Iraq, University of Kufa, pp. 231-245.

Azza Al-Azhar (2009), presented the list of financial position according to international accounting standards, the international forum on the new financial accounting system, the University of Blida, on 16/17 November.

The People's Democratic Republic of Algeria (2009), Official Gazette, Executive Decree No. 08-156 relating to the rules for the financial accounting system, No. 19, Algeria.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Kam، Vernon(1990) . **Accounting Theory** Second Edition, John Wiley and Sons, Inc.

Jean Pierre Lahille، (2001) **Analyse financière**، edition DOLLOZ ،Paris.

Tazdait Ali (2009) « Maitrise des systèmes comptable financier Edition.ACG. 1ére édition Alger octobre